

٨٠٠:١٠ م [20 11 54847844]: *عرف العقد مبيناً خصائصه ونطاقه؛* نقل، أو إنهاء التزام، بشرط أن يكون جائزاً ومبنيّاً على مصلحة مشروعة. ٤ ثانياً: خصائص العقد: ٤ وجود إرادتين: ٤ وجوب الاتفاق على إحداث أثر قانوني: 1: يتمثل في إنشاء أو تعديل أو إنهاء التزامات. 2: يقتصر على الإرادات المتوافقة: إذا كان بإرادة منفردة، فهو تصرف قانوني وليس عقداً. لأنها لا تنتج آثاراً قانونية. ٤ العقود المدنية: تخضع للنظرية العامة للالتزامات. ٤ عقود الأحوال الشخصية: مثل الزواج والطلاق والميراث، وتحكمها قانونية. ٤/١٧، ١٠:٠٩ م [20 11 54847844]: *Advisors* الشريعة الإسلامية. ٤ العقود التجارية: تنظمها قوانين التجارة، مثل السمسرة والوكالة بالعمولة 20 11 54847844+: *اكتب في مبدأ سلطان الإرادة وكيف تم التخفيف من آثاره السلبية؛* ٤ أولاً: تعريف مبدأ سلطان الإرادة: العقد شريعة المتعاقدين 1: حرية الفرد في أن يتعاقد أم لا 2: حريته في أن يختار نوع العقد ومن يتعاقد معه 3: حريتهم في تدوين عقدهما ما يشاء 4: يجب تنفيذ الإلتزامات المتفق عليها ٤ ثالثاً: الآثار السلبية لمبدأ سلطان الإرادة: ٤ إجبار العمال على قبول عقود مجحفة بسبب الفقر والبطالة. ٤ ظهور العقود الجبرية: مثل إيجار الأماكن والخدمات الأساسية (مطاعم، ٤ وجوب تنفيذ ما اتفق عليه: إلزام القوانين بتوازن الإلتزامات بين الأطراف. ٤ الظروف الطارئة: السماح للقاضي بإعادة التوازن في العقود التي يختل فيها التوازن بسبب أحداث غير متوقعة ٤ التوازن العقدي: مواجهة استغلال أحد الأطراف للطرف الآخر في العقود التي يختل فيها التوازن. ٤ العقود غير اللازمة: السماح لطرف بالتدخل منها بإرادته المنفردة دون مسؤولية قانونية (مثل عقد العلاج الطبي وعقد ١٠:١٠ م [20 11 54847844]: *اكتب في تقسيم العقود بحسب التكوين؛* ٤ العقد الرضائي: ٤ يكفي *Advisors* (الوكالة لإنعقاده توافر الأركان الثلاثة (الرضا، ٤ الأصل أن العقود رضائية، ٤ العقد الشكلي: ٤ أمثلة: عقد هبة العقار، عقد الشركة، ٤ العقد العيني: ٤ التمييز بين الشكلية، الإثبات، والشهر العقاري: ٤ الشكلية: تتعلق بأركان العقد. ٤ الإثبات: تخص إثبات العقد في المحكمة. ٤ الشهر العقاري: يتعلق بالإعلام عن التصرفات العقارية للغير (مثل نقل الملكية أو الحقوق العينية). ٤/١٧، ١٠:١١ م [20 11 54847844]: *اكتب في تقسيم العقود بحسب أثارها؛* ٤ يلتزم كل طرف تجاه الآخر ٤ عقود ملزمة لجانب واحد: ٤ في الوديعة، يلتزم المودع لديه بحفظ الشيء، لكن المودع لا يلتزم بشيء. ٤ أهمية التفرقة بين العقود الملزمة للجانبين والعقود الملزمة لجانب واحد: ٤ الفسخ: ٤ العقود الملزمة لجانب واحد لا يمكن فسخها، ٤ الإنفساخ وتحمل التبعة: ٤ في العقود الملزمة للجانبين، ٤ في العقود الملزمة لجانب واحد، يتحمل الدائن التبعة إذا استحالت تنفيذ العقد. ٤ توقف التنفيذ: ٤ في العقود الملزمة للجانبين، يمكن وقف تنفيذ العقد إذا امتنع أحد الأطراف عن الوفاء. ٤ في العقود الملزمة لجانب واحد، لا يمكن وقف التنفيذ للطرف الذي لا يوجد عليه التزام. ٤ عقود التبرع: مثل عقد الهبة. ٤ أهمية التقسيم ٤ الأهلية: لعقود التبرع، يجب أن يكون للمتبرع أهلية كاملة، بينما يكفي للموهوب له أهلية التمييز فقط. ٤ المسؤولية: ٤ المتبرع: مسؤولياته أخف لأنه لا يحصل على مقابل. ٤ المعاوض: مسؤولياته أكبر لأنه يتلقى مقابل. ٤ الطعن: ٤ في التبرع: يمكن الطعن بدون إثبات سوء نية. ٤ في المعاوضة: يجب إثبات سوء النية للطعن. ٤ الضمان: ٤ المتبرع: لا يضمن الاستحقاق أو العيب الخفي. ٤ المعاوض: يضمن الاستحقاق ٤/١٧، ١٠:١٢ م [20 11 54847844]: *وضح الفرق بين العقود المسماة وغير المسماة؛* ٤ العقود *Advisors* والعيب الخفي المسماة: العقود غير المسماة: ٤ هي عقود لم يضع لها القانون أحكاماً خاصة. العقد الاحتمالي (الغرر): لكنه كان قد احترق فعلاً ٢٠:٠٩ م [20 11 54847844]: *اكتب في تقسيم العقود إلى عقد فوري وعقد زمني؛* ٤ يتم تنفيذ التزامات الطرفين *Advisors* فيه دفعة واحدة. ٤ الزمن عنصر جوهري. ٤ أهمية التقسيم: ٤ في العقد الفوري: إعادة الأطراف للحالة الأصلية سهلة عند الفسخ. ٤ في العقد الزمني: يصعب إعادة الزمن المفقود. لكنه قد يؤدي لنقص مدة العقد الزمني. *وضح الفرق بين العقد اللازم والعقد غير اللازم وأهمية هذه التفرقة؛* ٤ العقد اللازم: ٤ لا يمكن لأي طرف إنهاء إرادته المنفردة. ٤ العقد غير اللازم: ٤ أهمية التقسيم: ٤ في العقد اللازم: لا يجوز التحلل من الإلتزامات إلا بحكم القانون أو اتفاق. ٤ في العقد غير اللازم: يمكن إنهاء العقد دون عقد المساومة: ٤ يتم الاتفاق بحرية لتحقيق أفضل الشروط للطرفين. ٤ عقد الإذعان: ٤ يوجد طرف قوي ٤ *Advisors*، مسؤولية اقتصادياً يفرض شروطه. ٤ الطرف الآخر يقبل الشروط كما هي أو يحرم من السلعة أو الخدمة. ٤ أهمية التقسيم: ٤ المشرع يحمي الطرف الضعيف في عقود الإذعان. ٤ يحق له تعديل أو إلغاء الشروط المجحفة لتحقيق العدالة. *اكتب في تقسيم العقود إلى العقود ١٨/١٢، ٢٠:١٢ م [20 11 54847844]: *تكلم عن النيابة *Advisors*: الفردية والجماعية؛* ٤ العقود الفردية: ٤ العقود الجماعية في التعاقد مبيناً أنواعها وشروطها؛* ٤ أولاً: تعريف النيابة في التعاقد والضرورة الملجئة إليها: - ٤ تعريف النيابة: النيابة هي حلول إرادة النائب محل إرادة الأصل لإجراء تصرف قانوني نيابة عنه. الضرورة: يتم اللجوء للنيابة لأسباب مثل: ثانياً: أنواع النيابة: - ٤ النيابة القانونية: يحددها القانون بنصوص خاصة، مثل: ولي، وصي، قيم، السنديك، الفضولي، أو الدائن

الذي يستعمل حق مدينه. ^٤ النيابة الاتفاقية: مصدرها اتفاق أو عقد بين الأصيل والنائب، مثل الوكيل في عقد الوكالة. مثل الحارس القضائي. ^٥ ثالثاً: شروط تحقق النيابة تدخل إرادة النائب في إبرام العقد: ^٦ النائب يحل إرادته محل إرادة الأصيل. ^٧ العبرة بإرادة النائب في حالة وقوع عيوب إرادة (تدليس، إبرام العقد لحساب الأصيل (إظهار صفة النيابة): قد لا تنصرف آثار العقد للأصيل. ^٨ إذا تجاوز الحدود، يكون العقد غير نافذ في حق الأصيل إلا إذا أقره. ^٩ استثناءات نفاذ آثار التصرف في حق الأصيل عند تجاوز حدود النيابة: ^{١٠} حالة الضرورة: إذا تجاوز الوكيل حدود الوكالة بسبب ظروف استثنائية حالت دون استشارة الموكل، ^{١١} أن يكون التصرف لصالح الموكل. ^{١٢} أن يبلغ الموكل فوراً بالخروج عن الحدود. ^{١٣} سوء النية: إذا تعاون الوكيل مع الغير للإضرار بالموكل، ^{١٤} تصنيف الأعمال في الوكالة: ^{١٥} أعمال الإدارة والحفظ: لا تحتاج وكالة خاصة (مثل الإيجار لأقل من 3 سنوات). ^{١٦} أعمال المعاوضات: تحتاج وكالة خاصة (مثل البيع). ^{١٧} أعمال التبرعات: تتطلب وكالة خاصة لأنها تُخرج المال من العلاقة بين الأصيل والنائب: ^{١٨} يلتزم النائب بتنفيذ التصرف بما يحقق مصلحة الأصيل. ^{١٩} إذا *Advisors*. ذمة الموكل بلا مقابل كانت الوكالة مأجورة، يلتزم الأصيل بدفع الأجر المتفق عليه. ^{٢٠} يجب على النائب تقديم حساب للأصيل والالتزام بحفظ أمواله. ^{٢١} في الوكالة المدنية: الأصل أنها مجانية إلا إذا اتفق على أجر. ^{٢٢} النائب يمثل الأصيل، وتكون العلاقة مباشرة بين الأصيل والغير. لا تنصرف آثار العقد للأصيل إلا إذا أقره. العلاقة بين الأصيل والغير: ^{٢٣} تنشأ علاقة مباشرة بين الأصيل والغير بمجرد إبرام النائب للعقد. ^{٢٤} يتحمل الأصيل التزامات العقد (مثل دفع الثمن أو تسليم المبيع). ^{٢٥} ٢٠:١٥ م [٥4847844 20 11 20]: *بين حكم تعاقد ^{٢٦} النائب مع نفسه؟* ^{٢٧} قاعدة حظر التعاقد: ^{٢٨} لا يجوز للنائب التعاقد مع نفسه، سواء لحسابه الشخصي أو لحساب شخص آخر. ترخيص الأصيل للنائب: ^{٢٩} وجود نص قانوني: 1: إذا نص القانون صراحة على جواز ذلك، مثل: 2: جواز تعاقد الأب كنائب عن القاصر لحرصه على مصلحة أبنائه. ^{٣٠} وجود قواعد تجارية: ^{٣١} عقود السمسرة أو الوكالة بالعمولة التي تتضمن التعاقد مع النفس ^{٣٢} ١٥:٥٤ ص [٥4847844 20 11 20]: *يتطلب التراضي كأحد أركان العقد وجود الإرادة، وضح ذلك مبيناً نتائج التمييز *Advisors* بين الإرادة الظاهرة والإرادة الباطنة؟* ^{٣٣} الإرادة في العقد: هي نشاط ذهني داخلي للشخص يعبر عنه لإحداث أثر قانوني. ^{٣٤} التمييز بين الإرادة الظاهرة والإرادة الباطنة: ^{٣٥} النظريات القانونية: وتعتمد على النية الحقيقية للمتعاقدين. 2: الإرادة الظاهرة: تتبينها المدرسة الألمانية، مع تغليب الإرادة الظاهرة لتحقيق الأمن والاستقرار في المعاملات. 1: إذا أبرم عقد صوري (غير جدي)، فيُعبد بالعقد الظاهر تجاه الغير حسن النية. 2: يمكن إثبات الصورية بين الأطراف بكل طرق الإثبات. ^{٣٦} التحفظ الذهني: إذا أخفى أحد *Advisors*. المتعاقدين نية في نفسه دون علم الآخر، 2: إذا كان الطرف الآخر يستطيع ملاحظة الخطأ، يُعمل بالإرادة الحقيقية ^{٣٧} ١٧/٢٠، ^{٣٨} أولاً: التعبير الصريح والتعبير الضمني: - الكتابة، الإشارة المتعارف عليها، أو اتخاذ موقف لا يحتمل الشك (مثل عرض سلعة بثمن محدد). 2: جميع طرق التعبير الصريحة متساوية قانونياً. التعبير الضمني: 1: يستدل عليه من ظروف الحال التي تعكس نية القبول أو الرفض دون استخدام وسائل صريحة (مثل ركوب سيارة مع معرفة الأجرة). 2: يظهر من أفعال تدل على القبول، 3: عند التعارض: يُغلب التعبير الصريح على الضمني. ^{٣٩} ثانياً: ضرورة التعبير الصريح في بعض الحالات: - مثل: ^{٤٠} عقد القسمة الرضائية: يتطلب تصريحاً واضحاً بالإرادة. ^{٤١} تجديد العقود (الإيجار أو العمل): يلزم التعبير الصريح للطرف الراغب في التجديد. ^{٤٢} ثالثاً: السكوت ومدى صلاحيته كتعبير عن الإرادة: - الأصل أنه لا يمكن نسبه أى موقف للسكوت ^{٤٣} السكوت كقبول: الأصل: السكوت لا يُعد قبولاً. الاستثناء: السكوت الموصوف: يُعد قبولاً إذا نص القانون أو الاتفاق (مثل البيع بشرط التجربة). ^{٤٤} ١٧/٢٠، *Advisors*. (السكوت الملائس: يُعد قبولاً إذا كانت هناك ظروف تدل عليه (مثل العرف التجاري أو سبق التعامل ^{٤٥} الإيجاب: عرض جازم يعبر عن إرادة التعاقد وفق شروط محددة. ^{٤٦} شروطه: ^{٤٧} ثانياً: القوة الملزمة للإيجاب: الإيجاب المقترن بمدة: يظل ملزماً طوال المدة المحددة. الإيجاب غير المقترن بمدة: يمكن الرجوع عنه قبل القبول، بشرط عدم التعسف. ^{٤٨} ثالثاً: أثر وفاة الموجب أو فقد الأهلية على الإيجاب: ^{٤٩} إذا توفي الموجب أو فقد أهليته قبل علم الطرف الآخر بالإيجاب. 1: بالعدول عنه: إذا *Advisors*. (رجع عنه الموجب قبل القبول. إذا كان الإيجاب معلقاً على شرط معين ولم يتحقق (مثل وصول بضاعة أو سفينة ^{٥٠} ١٧/٢٠، ^{٥١} ١٥:٥٤ ص [٥4847844 20 11 20]: *اكتب في القبول كأحد عناصر الرضا؟* ^{٥٢} تعريف القبول: هو تعبير عن إرادة الموافقة على الإيجاب بالشروط المحددة، ويعني رضا الطرف الآخر بالعرض المقدم. الشرط الأول: القبول يجب أن يكون من الشخص الذي وجه إليه الإيجاب. الشرط الثاني: يجب أن يتطابق القبول مع الإيجاب. ^{٥٣} السكوت: قد يعتبر قبولاً في حالات معينة، مثل السكوت الموصوف أو السكوت في حالات الحاجة. ^{٥٤} المزاد: في المزادات، يعتبر العطاء الذي يزيد عن السعر السابق قبولاً، حيث يكون العرض في المزاد هو الإيجاب. ^{٥٥} القبول في عقود الإذعان: ^{٥٦} هذه العقود تتم في ظل غياب المفاوضة الحرة، حيث يفرض

الطرف القوي شروطاً على الطرف الضعيف، ويتعين على الأخير القبول أو رفض الخدمة أو السلعة. ٤ أولاً: موقف القانون: -
يُعتبر الموجب قد علم بالقبول إذا وصل إليه، ويحق له إثبات عكس ذلك أمام المحكمة. ٤ ثانياً: أثر وفاة أو فقد أهلية القابل: ٤ إذا
توفي القابل أو فقد أهليته بعد قبوله، يظل العقد نافذاً عند علم الموجب بالقبول ما لم يُثبت عكس ذلك. إذا توفي القابل أو فقد أهليته
١/٢٠، ٤ هو عقد يلتزم فيه الواعد بالتعاقد مع الموعد له إذا *Advisors*. قبل القبول، يمكن للورثة الحل محل القابل في التعاقد
، أبدى رغبته في إبرام العقد خلال فترة معينة. هو عقد غير تبادلي، حيث يلتزم الواعد فقط. ٤ ثانياً: انعقاد الوعد بالتعاقد: والمحل